

الأقباط في مصر في العصر العثماني *

(محمد عفيفي)

مراجعة محمد غشام

يستعرض د. عفيفي في هذا الكتاب تفاصيل التحولات التي تناولت الأقباط خلال العهد العثماني وقد جعلها موضوعاً لرسالة دكتوراه بعنوان: (الأقباط في مصر في العصر العثماني). وبذلك شكّلت جهداً توثيقياً رصيناً من جهة، وأطلقت دعوةً لصهر سائر فئات المجتمع المصري في بوتقة «الوطنية» اللاطائفية، الإنسانية. بحيث لا يمكن تسلّل عوامل التفرقة والدس والتهديم.

يوطّئ الباحث محمد عفيفي لرسالته التوثيقية بالقول: اهتمت معظم الدراسات العلمية المتعلقة بالأقباط بتناول تاريخهم في العصر المملوكي أو القرن التاسع عشر. بينما أهمل إلى حد ما تاريخ الأقباط في العصر العثماني إلى وقت قريب. وإهمال الدراسات التاريخية العلمية للعصر العثماني جاء نتيجةً للصورة القائمة التي رسمتها له بعض الدراسات الكلاسيكية في القرن التاسع عشر، إلى جانب إخفاق بعض الوسائل العلمية في تناول تاريخ الأقباط في ذلك العصر.

تعتمد الدراسة على العديد من المصادر والوثائق، وتأتي في مقدمتها الوثائق والمصادر القبطية المحفوظة بالبطريركية القديمة بكلوت بك - والمتحف القبطي - ودار الكتب المصرية. وهذه المصادر تلقي أضواءً جديدة على بعض الموضوعات

(*) مراجعة لكتاب محمد عفيفي: الأقباط في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1992.

التي يصعب دراستها استناداً إلى مصادر أخرى. فهي توضح بعض الأمراض الاجتماعية التي أصابت الأقباط، ومواجهة الكنيسة لها، وطبيعة العلاقة بين الكنيسة والأقباط. وقد أسهمت هذه الوثائق في رسم صورة تاريخية للكنيسة القبطية كمؤسسة دينية في العصر العثماني. ولا تقتصر أهمية المخطوطات القبطية على ما تقدمه من معلومات خاصة بالأقباط أو الكنيسة القبطية فحسب. بل تمتد أحياناً لتشمل المجتمع المصري بصفة عامة. ومن المصادر الهامة التي اعتمدت عليها الدراسة سجلات المحاكم الشرعية الخاصة بالقاهرة، والمحفوظة في الشهر العقاري. كما يستمد من المصادر التاريخية الإسلامية المعاصرة بعض المعلومات الهامة عن الأقباط وبصفة خاصة عن علاقتهم بالدولة. لكنَّ الباحث يلاحظ أن هذه المصادر لا تتعرَّض للأقباط إلا عند ذكر الأحداث الهامة المتعلقة بهم. كما استمد الباحث معلوماته من كتابات الرحالة والقناصل الأجانب في العصر العثماني، معلومات على درجة كبيرة من الأهمية. ويأتي في مقدمة هذه الكتابات ما كتبه المبشرون الكاثوليك، والقناصل الذين لعبوا دوراً في عملية تحويل الأقباط للكاتوليكية. وقد كان مهمهم الأول تقصي أحوال الأقباط بدقة في إطار دراسة أفضل السبل «لكتلكة» الأقباط. ومن هنا جاءت كتاباتهم على قدر كبير من الأهمية.

في المقدمة يقول الباحث إن الأقباط استقبلوا الفتح العربي بترحاب كبير. ويذكر البعض الخدمات الجليلة التي قدَّمتها الأقباط للجيش العربي، والتي فتحت أمامهم مسالك البلاد. وقد فسَّر ذلك بالخلاف المذهبي بين الأقباط والبيزنطيين الذين اضطهدوهم أثناء استعمارهم لمصر. ومن هنا كانت مساعدة الأقباط للعرب نكايَةً بالبيزنطيين، وأمثلاً في الخلاص منهم، وبحثاً عن الاستقرار. وفي هذا النسق من التعاون كان لا بد من صيغة قانونية لتنظيم العلاقة بين العرب والمسلمين والأقباط. فكانت صيغة عهد الذمة لتنظيم هذه العلاقة.

الدولة والأقباط

بعد الفتح العثماني سنة 1517م أصبحت مصر ولايةً عثمانية تتبع السلطة المركزية في «اسطنبول» ومن هنا كان من الضروري التفرقة بين الإدارة

المركزية في «اسطنبول» وبين الإدارة المحلية في القاهرة وشرابيتها المنتشرة في طول البلاد وعرضها. كان الدور الذي تلعبه الإدارة المركزية في «استنبول» محدوداً بالمقارنة بالدور الرئيسي الذي تلعبه الإدارة المحلية في القاهرة سواء بحكم السلطات الممنوحة لها من الإدارة المركزية في «اسطنبول» أو بحكم قربها من موقع الأحداث. فضلاً عن أخذ الإدارة المركزية في «اسطنبول» بسياسة إعطاء الإدارة المحلية قدراً أكبر من حرية الحركة فيما يتصل بالشؤون الداخلية. ولأن الأقباط بحكم انتمائهم الوطني يتبعون سلطة وإدارة مركزية مصرية تابعة كذلك بدورها للسلطان العثماني، فقد كان من المتوجب خضوعها لكافة الالتزامات والظروف، ومنها عامل الجزية أو ما كان يسمى ضريبة «الجوالي». وهي أكثر الالتزامات المالية حساسيةً بالنسبة للأقباط، وتشكل أهم العلاقات التي كانت تربط بين الأقباط والدولة.

كانت هناك إعفاءات «للمستهلكين» من الجماعة وقد خضعت ضريبة «الجوالي» لنفس القاعدة التي خضعت لها باقي الضرائب التي يخضع لها المسلمون وغيرهم، ونقصد بها أن تنقسم الضريبة إلى قسمين: القسم الأول وهي الفئة المالية للضريبة - والآخر ما يعرف «بالبراني» وهو قيمة مالية إضافية تُحمل على الضريبة الأصلية وتُحصل معها. ولئن حصلت في أغلب الأحيان تجاوزات في مجال طرح الضرائب وأُرهِق الأقباط بأوزارها؛ فلأن ذلك يعود إلى تجاوزات محصلي الضرائب الذين كانوا يلتزمون منها من «الباشا» في حدود رقم معين. ثم تتضخم باجتهااداتهم واحتيالهم مما رتب أوضاعاً اقتصادية ضاغطة على الأقباط، جعلتهم يثنون ويشكون. ومنهم من كان يهرب إلى الرهينة حيث يعفى من أعباء الضريبة. ما كان الأقباط كأقلية دينية، يميلون إلى العنف إلا أن زيادة قيمة «الجوالي» جعلتهم يتظاهرون ويسقط منهم ضحايا. ويذكر الرحالة الإنكليزي «براون» الذي زار مصر في نهاية القرن الثامن عشر أن هناك بعض القرى القبطية في الصعيد قد امتنعت عن دفع الجزية للإدارة. مما يوضح أن العامل الاقتصادي قد دفع الأقباط مثلهم مثل المسلمين إلى التحرك المناوئ للإدارة في مواجهة ثقل الأعباء الضريبية.

تركات الأقباط: كانت إشكالاتٌ تحدُّثُ في انتقال التركات لدى المسلمين، كذلك وقعت إشكالات عديدة حول تحول تركات الأقباط؛ (وطالما أُخضعت مواريث الأقباط الذين يموتون بلا ورثة أو الذين لا يستوعب الورثة كامل تركاتهم لإشراف الإدارة. وكان ذلك يستدعي عرض جميع مواريث الأقباط على القضاء أو على الأقل تحت إشراف الإدارة حتى يتم التعرف على الورثة وحقوق بيت المال، وهو تقريباً نفس النظام الذي خضع له المسلمون - ولذلك كان الأقباط يحرصون على تقسيم تركاتهم في حياتهم أمام المحاكم الشرعية. ومن الجائز القول أن إخضاع مواريث الأقباط لإشراف الإدارة قد كان من أجل حفظ حقوق الدولة فيها.

الغرامات والمظالم

يتصل بالشؤون المالية بين الدولة والأقباط مسألة الغرامات والمظالم التي تفرضها الإدارة عليهم. وهنا يجب أن نفرِّق بين الغرامات والمظالم التي تفرضها على رعاياها المسلمين وغيرهم في ظروف طارئة، وبين الغرامات والمظالم التي تفرضها الدولة أو بعض عناصر الدولة على الأقباط دون غيرهم. وهي تتم غالباً عن نهم مالي أكثر من كونها مظهراً للتعصب. وقد أرقق العثمانيون الأقباط بالغرامات التي كانت تفرض على البابا أو تفرض مقابل السماح بإقامة جنازة كبرى للبابا المتوفى مثلاً، أو للإذن بزيارة القدس لأداء شعيرة الحج.

القيود المفروضة

تفاوتت الضغوط على الأقباط من حيث ارتداء الأزياء، من مصر الإسلامية إلى مصر العثمانية، ومن حيث اختيار اللون الأزرق غالباً للمسيحيين. وقُيِّد أيضاً حق أهل الذمة في اقتناء العبيد والجواري، لا سيما المسلمين منهم، وحُظر عليهم ركوب الخيل. وكثيراً ما تمَّ التجاوز عنها من جانب الإدارة في مصر الإسلامية في مقابل تقاضي الأموال من أهل الذمة. ولم تشدَّ الإدارة في وضع هذه الشروط موضع التنفيذ إلا تحت ضغط العلماء، أو في أوقات عدم الاستقرار. وقد ظهرت بعض التغييرات المرتبطة بهذه المظاهر في العصر العثماني - فحلَّ اللون الأسود كلون مُميِّز لعمام الأقباط.

هذا ولم يعرف طيلة العصر العثماني عن إلزام النصارى بزيّهم الأصلي من «شد» الزنار والزنوط» إلا في الأيام العصيبة التي مرت بها مصر أيام حملة «حسن باشا» لردع المماليك المتمردين. وعبارة «الجبرتي»: (بالإلزامهم الزي الأصلي) توضح أن الحال لم يكن كذلك قبل حملة «حسن باشا». وإضافةً إلى ذلك فقد مُنِع الأقباط من ركوب الدواب أو الخيل، وأُجيز لهم ركوب البغال والحمير. وقد صدر الأمر العثماني في القاهرة سنة 1677م بعدم دخول «النصارى» الحمامات العامة إلا بعد تعليق الجلجل في العنق. وعلى أن يعلّق اليهودي جلجلين.

الدولة والكنيسة

لعبت الإدارة في العصر العثماني دوراً، بتنصيب البابا القبطي. ولم يأخذ هذا الدور شكل التدخل السافر من جانب الإدارة، بل بدعوة من الأقباط أنفسهم لتسهيل مهمة اختيار البابا. هذا وقد حصل تدخل الدولة مراراً لعزل أو اعتقال البابا، أو حتى ترجيح كفة منافسيه، وقد كان ذلك يتم لحساب بعض كبار رجال الأقباط المباشرين أكثر من كونه تدخلاً ذاتياً من جانب الإدارة.

أما الكنائس فإنّ القاعدة الفقهية الأكثر شيوعاً في مصر في العصر العثماني كانت تقضي بإبقاء الكنائس القديمة قبل الفتح الإسلامي، بل والكنائس والأديرة الموجودة قبل الفتح العثماني، مع عدم جواز بناء كنائس جديدة، وإجازة تجديد وترميم الكنائس القديمة، وعدم قبول بناء كنيسة جديدة في مكان بدلاً من كنيسة في مكان آخر. ولكن الأقباط خالفوا ذلك الحكم غالباً وقاموا ببناء كنائس جديدة داخل الكنائس والأديرة القديمة أو بجوارها وأحياناً داخل أسوارها.

حقوق وواجبات الرعية

أثناء الحملة الفرنسية على مصر وعندما وصلت طلائع القوات العثمانية المحاربة للفرنسيين إلى القاهرة، أعمل العثمانيون سيوفهم في «النصارى» بصفة عامة انتقاماً للدور الذي لعبه بعض المسيحيين بالعمل في كنف الحملة الفرنسية - ولكنّ ضابطاً عثمانياً أوقف تلك المذبحة مذكراً أقرانه بأنّ «النصارى» من رعايا السلطان. ويذكر الرحالة التركي «أوليا جلبي» الذي زار

مصر في القرن السابع عشر - الآيات والأحاديث التي نزلت في فضل مصر ومن ضمنها الحديث النبوي الشريف: «إذا فتحت مصر فاستوصوا بالقبط خيراً فإنّ لهم ذمّةً ورحماً». ولم يغيب هذا المفهوم عن أذهان الإدارة المحلية أو جُل العلماء المسلمين في مصر.

وأما حالات الاضطهاد للأقباط فقد كانت نادرة، وتتخذ أشكالاً فردية، أو تقوم بها الغوغاء. ولم يُعلم عن إكراه أحد على اعتناق الإسلام بالقوة. غير أن دور الإدارة الخفي في إثارة الفتن بين المسلمين والأقباط لم يكن غائباً إذ جعلت العامة حَكماً في ذلك كمثال منع الأقباط من لبس بعض الملابس الفاخرة، فسنت تشريعاً جاء فيه إن كل من يخالف التعليمات ويلبس تلك الملابس فللرعايا حق أخذها منه.

الأقباط والإدارة المالية

لم يكن لدى المسلمين في مصر إبان العهد العثماني، الخبرة في تصريف شؤون الإدارة المالية للبلاد. فالأقباط بصورة خاصة - هم أدرى العناصر الوطنية بشؤون البلاد ومن هنا لعبت الحاجة دورها في شغل بعض عناصر أهل الذمة - وعلى رأسهم الأقباط - للفراغ الشاغر برحيل الإدارة البيزنطية. ومنذ ذلك الوقت حرص الأقباط على احتكار بعض مجالات الإدارة المالية، ولا سيما جباية الضرائب.

لقد كان الانتشار الإداري والجغرافي للمستخدمين الأقباط في الإدارة المالية عظيماً. ومن أهم الوظائف التي شغلها الأقباط وظيفة «المباشر». ولعب الأقباط دوراً بدار الضرب (سك العملة) - وحتى في إدارة الجمارك. وفي ديوان «الجوالي» المختص بشؤون الجزية كان للأقباط وجود ملحوظ. وأيضاً بالنسبة لديوان الحسبة والمحتسب. ولقد أوحى هذا النشاط المتزايد والملحوظ للأقباط في شؤون الإدارة المالية مع تراثهم التاريخي في هذا المجال إلى الربط بين الأقباط وإدارة مالية مصر، حتى لقد ألقى البعض مسؤولية الفساد في الإدارة المالية على الأقباط بسبب احتكارهم لهذا النشاط.

النشاط الاقتصادي للأقباط

كانت الزراعة أهم النشاطات الاقتصادية التي شارك الأقباط المسلمون فيها، فالعلاقة بين الفلاح المصري القبطي والمسلم، والأرض والنيل، علاقة عريقة ذات تقاليد يحكمها إلى حد كبير التقويم القبطي لدورة فيضان النيل والزراعة في مصر الذي اتبعه الفلاحون جميعهم من مسلمين وأقباط. ولذا فإنه ليس من المستغرب أن يكون للأقباط دور ملحوظ في الزراعة المصرية.

وإذا انتقلنا إلى دراسة النشاط الاقتصادي في المدينة، واعتماداً على دراسة أجراها «ريمون» عبر تسعة وثلاثين حجة لتركات الأقباط، فإنه لم يعثر على تاجر جملة قبطي في البن والأقمشة وهي التجارات الرائجة آنذاك. ولقد وجدت نسبة عشرة من أصل تسعة وثلاثين يعملون «صاغة»، بالإضافة إلى واحد يعمل جواهرجياً، أي أكثر من ربع العينة؛ مما يوضح مدى نشاط الأقباط في أعمال المعادن النفيسة، ويمثل سوق الصاغة الرئيسي بالقاهرة منطقة التمرکز للصاغة الأقباط. كما انتشر الصاغة الأقباط في الأقاليم. ويمكن القول بأن تعامل الصاغة الأقباط مع المسلمين كان يتم بعيداً عن أية اعتبارات دينية.

وتمثل أعمال الخياطة الحرفة الرئيسية الثانية للأقباط وقد وجد من خلال أخذ العينة الإحصائية أن عدد الخياطين يشكل نسبة ثلاثة عشر بالمئة من إجمالي العينة.

ومن الحرف الأخرى التي استهوت الأقباط كذلك أعمال النجارة. فبعد الخياطة تأتي أعمال النجارة في المرتبة الثالثة. ويتصل بمهنة النجارة تجارة الأخشاب. ويتبدى مدى اتساع النشاط الاقتصادي لبعض الخشابين الأقباط، وعلاقاتهم المالية مع مختلف عناصر السكان من خلال قراءة متأنية لحجم تركت كبار الخشابين الأقباط.

ومن الحرف الأساسية أيضاً التي أسهم فيها الأقباط أعمال العمارة والبناء (مهندسين وبنائين) هذا مع الأخذ في الاعتبار وجود المهندسين والبنائين المسلمين والأقباط جنباً إلى جنب.

كما أسهم الأقباط في الحرف المتعلقة بالمنسوجات والأقمشة، وقد كانت

لهم شهرة واسعة في أعمال النسيج ولا سيما في الصعيد. حيث تذكر بعض المصادر أن معظم النساجين في الصعيد هم من الأقباط. هذا والجدير بالذكر أن الأقباط قد انضموا إلى نفس الطوائف الحرفية للمسلمين. ولكن مع تمتعهم بوضع خاص داخل بعض طوائف الحرف. وتوضح الوثائق المعتمدة للدراسة إمكانية سيطرة الأقلية المسيحية على طائفة حرفية دون أن يترتب على ذلك احتكار الحرفة ذاتها. لأن هذا الأمر من الصعب حدوثه في سوق العرض والطلب.

وما يسترعي الانتباه هو تجاور حوانيت التجار والحرفيين الأقباط والمسلمين بصرف النظر عن اختلاف الأديان. ولقد لعبت المصلحة الاقتصادية دورها في التغلب على الاعتبار الدينية. فجرت مشاركات مختلطة بين مختلف الأديان والمذاهب والجنسيات وهي لا تقتصر على القاهرة فحسب بل تمتد إلى الأقاليم.

وأما من حيث التجارة الداخلية فقد لعب الأقباط دوراً ضئيلاً. ويلاحظ أن جميع هذه الأنشطة الاقتصادية متواضعة المستوى مقارنةً بالمعاملات الاقتصادية التي كانت تُبرم آنذاك.

القروض والرهنات

إذا كانت الأقليات الدينية تسهم غالباً بتقديم القروض بالربا والرهنات على أساس تحريم الشريعة الإسلامية للربا، لكن لا تجوز المبالغة في تقدير حجم هذا النشاط المنحرف في مصر وفي ما يتعلق بالأقباط. وقد وقع بعض الأقباط فريسةً للقروض من جانب بعض المسلمين واليهود. وإلى جانب القروض القصيرة الأجل نظير بضائع وسلع؛ كان ثمة القروض المالية المباشرة حيث خضع الأقباط للاقتراض من جانب بعض اليهود. هذا ولا ينبغي النظر إلى القروض على أنها علامة فاقة وحاجة إذ إن هناك من كان يقترض لأجل الاستثمار.

الوضع الاقتصادي للأقباط

يقدم لنا الرحالة الإنكليزي «براون» الذي زار مصر والشرق في نهاية القرن الثامن عشر وجهة نظر تقول: «إن الأقباط حاذقون في جمع الأموال مع حرصهم على ألا تبدو عليهم مظاهر الثراء». ويعلل ذلك بأن الخبرة والتراث الطويل علماهم

ما لم يتعلمه المسيحيون الآخرون. «ذلك أنه في ظل السلطة الجائرة فإن الغموض يعني السلامة».

الحياة الاجتماعية للأقباط

لا يمكن دراسة الحياة الاجتماعية للأقباط بمعزل عن المجتمع المصري بصفة عامة. إذ إنهم قطاع أصيل من نسيج ذلك المجتمع. ودراسة حياتهم لا بد أن تتناول بعض الأوجه الخصوصية في الحياة الاجتماعية للأقباط. مثل أعدادهم كأقلية دينية، والأحياء القبطية في القاهرة والأقاليم، وطبيعة الحياة الاجتماعية والأحوال الشخصية للأقباط، وعلاقتهم بالنظام الأسري. أضف إلى ذلك بعض المظاهر الاجتماعية التي تميّزت بها حياة الأقباط وفي مقدمتها نظام التكافل الاجتماعي الذي اشتهروا به، إلى جانب الثقافة والتعليم عند الأقباط ومدى تأثيره بالمناخ الثقافي العام.

من حيث تعداد الأقباط فقد لاحظ بعض الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في العصر العثماني التناقض الحاد في تقدير عدد الأقباط في مصر. وتفاوتت تقديرات الرحالة الأجانب في العصر العثماني والخاصة بأعداد الأقباط - هي المصدر الوحيد المعتمد عليه، والتي يجب تناولها بحذر كبير لأنها لا تستند إلى مصدر رسمي أو حتى محاولة مبدئية لإجراء إحصاء عن أعداد الأقباط. وعند نهاية القرن الثامن عشر تظهر تقديرات علماء الحملة الفرنسية في هذا الشأن. وبصفة عامة يقدر علماء الحملة عدد سكان القاهرة بحوالي مائتين وثلاثة وستين ألف نسمة، وهو ما يقرب من تقدير الرحالة الإنكليزي «براون». وتقدر إحصاءات الحملة الفرنسية عدد الأقباط في القاهرة بحوالي العشرة آلاف. أما من حيث التوزيع الجغرافي للأقباط والأحياء القبطية فإن ثمة خاصيةً استرعت انتباه الرحالة الأجانب والباحثين في التوزيع الجغرافي للأقباط: ألا وهي التركز السكاني للأقباط في الصعيد بصفة خاصة مع قلة أعدادهم في الوجه البحري، وتناثرهم في مناطق بعيدة إلى حد ما. ويصاحب ذلك وجود لا بأس به للأقباط في القاهرة بوصفها أهم المدن المصرية ومركز الحكم والإدارة. وتجدر الإشارة إلى نقطة هامة ألا وهي أن الأقباط لم

يعيشوا في أحياء منغلقة في القاهرة، ولم يشكلوا «غيتو»، ولم يجبروا على العيش في أحياء خاصة بهم منعزلة ومنغلقة على ذاتها، وقد عرفت أحيائهم بحارات النصارى.

ومن حيث الحياة الاجتماعية يقول الباحث إن الأحياء القبطية تتشابه مع بقية الأحياء الأخرى في العديد من المظاهر الاجتماعية.

ويسود نظام التكافل الاجتماعي لدى الأقباط وهو نظام أصيل وقد كان تحت إشراف البابا القبطي الذي يختار بعض المتطوعين من الأسر القبطية الكبيرة في طول البلاد وعرضها ليقوموا بجمع التبرعات من الأقباط وتوزيعها على فقرائهم. ويساعد على التكافل عند الأقباط وجود نظام «الزكاة» في المسيحية المسمى «البكور» والمقصود به أن يهب المسيحي لله أبكار كل شيء يملكه. وبموازاة الشكل الرسمي للتكافل الاجتماعي عند الأقباط، هناك العديد من المظاهر الفردية إذ تحدثنا المصادر القبطية عن سداد أثرياء الأقباط الضريبة بالنيابة عن فقراء الأقباط الذين يعجزون عن سدادها. ومن تلك المظاهر أيضاً إقامة الأثرياء المآدب والولائم للفقراء أيام الأعياد والآحاد. ولكن ما يجب قوله: إن نظام التكافل الاجتماعي عند الأقباط لم يستطع معالجة التفاوت الطبقي الذي عرفه الأقباط، كما عرفه المجتمع المصري بصفة عامة على اختلاف عناصره.

ومن تشعبات الحياة الاجتماعية لدى الأقباط نذكر عامل الأحوال الشخصية، ويعتبر الزواج هو المدخل الرئيسي لدراسته.

ويتميز المذهب الأرثوذكسي والكنيسة القبطية بوجه خاص بإباحة (الطلاق) بين الزوجين لبعض الأسباب وأهمها: وقوع الزنا من أحد الزوجين. وقد ترك الطابع الإسلامي آثاره على الزواج عند الأقباط حتى أنه أصبح من العيب على الشاب أن يرى الفتاة التي سيتزوجها سلفاً. فالشاب ليس له رأي في اختيار زوجته والرأي في ذلك لأسرته. والواقع أن العادات الشرقية هي التي تحكم المسلمين والأقباط. ومن مظاهر تأثير الحياة الإسلامية على الأقباط ظاهرة الطلاق التي أباحتها كنيستهم، حتى أن بعض الأقباط قد أجرى الطلاق أمام

القضاة المسلمين، كما أجرى الزواج أيضاً أحياناً!

وأما تعدد الزوجات الذي تحظره المسيحية فإن بعض المظاهر الاجتماعية طغت على السطح في الحياة الاجتماعية للأقباط في مصر، وقد شهد العصر العثماني انعطافاً خطيراً في مسألة تعدد الزوجات حيث تتحدث المصادر القبطية المعاصرة عن ظهور بدعة بين أقباط الوجه البحري تقول بإباحة تعدد الزوجات وقد اعتبر هذا مظهراً من مظاهر الثراء التصق بطبقة المباشرين والكتبة!

الكنيسة القبطية

تعتبر الكنيسة القبطية مؤسسة دينية ذات تراث عريق يمتد قرابة الألفي عام. وتأخذ المؤسسة الكنيسة شكلاً هرمياً يأتي على رأسه «البطريك» أي «البابا». ويليهِ الأساقفة ثم الكهنة من القمامصة والقساوسة، العلماني منهم أو المتبتل (الرهبان). ويأتي بعد ذلك رهبان الأديرة الذين لم يظفر بعضهم بدرجات كهنوتية. وتهدف هذه المؤسسة إلى رعاية الأقباط دينياً واجتماعياً والحفاظ على المذهب الأرثوذكسي.

والمقر الرئيسي للكنيسة هو الدار البطيركية، وتعرف أحياناً بـ «القلاية» أو «القلاية البطيركية». وقد كان مقر البطيركية في البداية في الإسكندرية منطلق الدعوة المسيحية التي قام بها القديس «مرقس». ثم انتقلت بعد ذلك إلى كنيسة السيدة العذراء «المعلقة» بمصر القديمة بعد الفتح الإسلامي لمصر. ومن الأحداث الهامة في العصر العثماني انتقال الدار البطيركية في عام 1660م إلى حارة الروم السفلى بالغورية في القاهرة.

الموارد المالية للكنيسة القبطية

تنوّعت المصادر المالية للكنيسة القبطية وتأتي في مقدمتها الأوقاف القبطية. وتنقسم الأوقاف القبطية إلى موقوفات عقارية (منازل، وكالات، حوانيت) وموقوفات زراعية (أطيان وحدائق) ويعتبر البابا هو المشرف العام على الأوقاف.

البابا ورجال الدين الأقباط

أما من حيث اختيار البابا؛ فيتم عن طريق اجتماع الأساقفة مع الشخصيات القبطية الكبيرة (العلمانية). وفي هذا الاجتماع يتم الاستقرار على اختيار أحد

رهبان الأديرة.

ويعتبر البابا المتصرف الأول في أملاك وأوقاف الكنيسة بصفة عامة. وتحت يده مصادر دخلها يتصرف فيه بما تمليه عليه مصلحة الكنيسة والأقباط.

وبالنظر إلى ثقافة رجال الدين الأقباط نجد الباحث يتتقد المصادر الأجنبية التي تشير إلى (ضحالتهم الفكرية، وعدم تناسب مواعظهم في الكنائس مع طبيعة العصر، إذ هم يستخلصون من الكتب القديمة ما يلقونه أمام الناس من عظات أو صلوات في المناسبات المختلفة. بل ويرى البعض أنهم لا يفهمون ما يتلونه على الرعية). وربما كانت هذه النظرة من قبل المراقبين الكاثوليك الغربيين بسبب تحاملهم على العقيدة الأرثوذكسية الشرقية. ولقد وجد بعض المنصفين من الآباء الكاثوليك إذ اعترف بارتفاع المستوى الثقافي لدى رجال الدين الأقباط.

وتتميز الكنيسة القبطية على مر العصور بمسحة ديموقراطية، إذ إنه على الرغم من احتلال البابا قمة الهرم القيادي في المؤسسة الكنسية وما له من قداسة دينية إلا أنه لا يستطيع الانفراد باتخاذ القرار.

وفي الخاتمة رأى: «أن وقوع مصر تحت الاحتلال العثماني إنما جعلها ولاية تابعة لدولة كبرى بعد مئات السنين. وقد أثر ذلك التحول على مصر بصفة عامة، وعلى الأقباط بصفة خاصة بوصفهم الأقلية الدينية الأولى في البلاد».

ويمثل العصر العثماني الفصل الأخير من تطبيق عهد الذمة على الأقباط، وهي نقطة في غاية الأهمية والحساسية، وقد شهد العصر العثماني بعض التحولات والمتغيرات في حياة الأقباط، لعل أهمها محاولات التبشير الكاثوليكي وما أحدثه من صدع في صفوف الأقباط، فضلاً عن كونه تحدياً تاريخياً كان لا بد أن يلقي مواجهة قوية وإلا تلاشى الأقباط، ودارت عليهم دائرة التاريخ.

هذا وقد انتهت الدراسة إلى أن الأقباط لم يشكلوا طائفة منغلقة على ذاتها، تعيش منعزلة عن بقية عناصر المجتمع، فهم جزء لا يتجزأ من النسيج المصري، يشتركون مع بقية المصريين في السراء والضراء.

وأهم نقطة تتصل بالأقباط آنذاك هي قضية (عهد الذمة) الذي شكّل الإطار القانوني لأوضاع الأقباط في مصر.

لكنّ العصر العثماني كان بداية النهاية لعهد الذمة، وكان لا بد من بديل لرسم طبيعة العلاقات بين المسلمين والأقباط والدولة. ومن هنا جاءت المحاولات في القرن التاسع عشر لتقديم الوطنية كصيغة للعلاقة وانتهاء عهد الذمة. وقد بقي مفهوم الوطنية مفهوماً هلامياً. إذ لم يرس على أسس متينة، ومن هنا كان نشوء حوادث الفتنة الطائفية. ولذا كانت هذه الدراسة دعوةً إلى فتح ملف الوحدة الوطنية من جديد على أساس التراث التاريخي والواقع المعاصر.

